GCHR
مركز الخليج لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان

في منطقة الخليج والدول المجاورة

تقرير سنوي لمركز الخليج لحقوق الإنسان

2022

حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة

مركز الخليج لحقوق الإنسان
التقرير السنوي 2022
مارس/آذار 2023

الغلاف

صور الغلاف لتجمع، تم تنظيمه خلال سنة 2022، أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل تضامناً مع المعتقلين من المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

GCHR
مركز الخليج لحقوق الإنسان

Gulf Centre for Human Rights

Email: info@gc4hr.org
/ GC4HR
/GulfCentre4HR

WWW.GC4HR.ORG

عن مركز الخليج لحقوق الإنسان

المهمة

مركز الخليج لحقوق الإنسان منظمة غير حكومية مستقلة غير هادفة للربح تقدم الدعم والحماية إلى المدافعين عن حقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

مناطق العمل

يتخذ مركز الخليج لحقوق الإنسان من لبنان مقراً له، ويوثق واقع المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة، وتحديداً البحرين والكويت وإيران والعراق والأردن ولبنان وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن. ويقوم مركز الخليج لحقوق الإنسان بحسب مقتضى الحال بتغطية الانتهاكات في دول أخرى في المنطقة، مثل مصر أو فلسطين. تأسس مركز الخليج لحقوق الإنسان في عام 2011.

الرؤية

التوصُّل إلى فضاءات مدنية نشطة في منطقة الخليج والدول المجاورة تُحترم فيها حقوق الإنسان جُملةً، ويتمكن فيها المدافعون عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون والناشطون على الإنترنت، من ممارسة عملهم الحقوقي دونما خوف أو خشية من التنكيل بهم.

المانحون

خلال عام 2022، تلقى مركز الخليج لحقوق الإنسان التمويل من قبل صندوق سيغريد راوزينغ، ومؤسسة المجتمع المفتوح، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسة تايدز، والصندوق النرويجي لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (آيفِكس)، بالإضافة إلى جهات مانحة أخرى. لا نقبل أموالاً من أي حكومات في البلدان التي نعمل بها. نشكر الشركاء المانحين على دعمهم هذا التقرير السنوي. يمكنكم الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مركز الخليج لحقوق الإنسان.

العضوية

مركز الخليج لحقوق الإنسان عضو في الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (آيفِكس)، وتحالف سيفيكاس، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وشبكة الإنقاذ المعنية بالتعذيب، التابعة للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والاتحاد الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان، وشبكة المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمنتدى العالمي لتطوير وسائط الإعلام، ولجنة حقوق الإنسان بنقابة المحامين البريطانية، والتحالف العربي للحقوق الرقمية، وائتلاف المجتمع المدني للمعلومات والديمقراطية.

الإهداء

هذا التقرير مُهدى إلى جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما منهم المدافعات وأفراد الأقليات في المنطقة، ممن يتعرضون إلى ضغوط وتهديدات جمّة بسبب عملهم.

المحتويات

6 الملخص التنفيذي

7 مقدمة

8 القسم الأول
المناصرة والحملات

17 القسم الثاني
تقاريرُ مركز الخليج لحقوق الإنسان الموضوعاتية والقُطريَّة

21 القسم الثالث
الدعم العملي الذي يقدمه مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى المدافعين عن حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني

24 القسم الرابع
لمحات قُطرية

33 القسم الخامس
نظرة عامة على حالة حقوق الإنسان في المنطقة

35 القسم السادس
التوصيات

الملخص التنفيذي

الهدف الرئيسي لمركز الخليج لحقوق الإنسان هو تعزيز فضاءات مدنية نشطة يتمكن فيها المدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من الفاعلين في المجتمع المدني من حرية العمل من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. طوال عام 2022، قدَّم مركز الخليج لحقوق الإنسان الدعم إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، والمحامين المستقلين، والصحفيين، والأكاديميين والناشطين عبر الإنترنت في منطقة الخليج وفي الدول المجاورة، من خلال نشاطاته الأساسية المتعلقة بالتوثيق وإجراء البحوث، والعمل على رصد قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر ونشر أنبائها، بالإضافة إلى بناء القدرات والحماية والمساعدة.

خلال عام 2022، واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان، إلى جانب عدد من الشركاء المحليين والحلفاء الدوليين، القيام بدور بالغ الأهمية في ضمان تصدُّر القضايا التي قد لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه في الأوساط الإعلامية وهيئات المناصرة الناطقة باللغة الإنجليزية. كما تابع مركز الخليج لحقوق الإنسان عمله مؤتلفاً مع عدد من المنظمات الشريكة لتنظيم حملات من أجل المدافعين المسجونين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المؤسس المشارك لمركز الخليج عبد الهادي الخواجة في البحرين وعضو مجلس الإدارة أحمد منصور في الإمارات العربية المتحدة.

في عام 2022، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 100 مناشدة و 13 دعوة إلى اتخاذ تحرُّكات عاجلة، بالإضافة إلى بيانات ورسائل مشتركة تتعلق بمدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان في البحرين، والأردن، والكويت، وإيران، والعراق، ولبنان، وعُمان، وقطر، والسعودية، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن، فضلاً عن كل من فلسطين، ومصر. كما نشر مركز الخليج 9 تقارير، منفرداً أو مع بعض شركائه، تناولت جملةً واسعة من الموضوعات والبلدان، مثل أنماط التعذيب والمساءلة وتطبيق عقوبات ماغنِتسكي، والتحديات المخصوصة التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان، والتقارير المشتركة المقدَّمة إلى آليات الأمم المتحدة. وفضلاً عما تقدم، فقد نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان 12 تقريرًا دوريًا حول انتهاكات حرية التعبير والتجمع في العراق، وثلاثة تقارير عن كردستان العراق.

في ديسمبر/ كانون الثاني من عام 2022، احتفل مركز الخليج لحقوق الإنسان بختام عام آخر حافل ومثمر، تُوّج أخيراً بحصوله على الصفة الاستشارية لدى مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، بعد أكثر من سبع سنوات من المحاولات التي أعاقتها دولٌ ممانِعة. في السابع من ديسمبر/ كانون الثاني 2022، صوتت لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لصالح منح هذه الصفة إلى مركز الخليج لحقوق الإنسان وثماني منظمات غير حكومية أخرى، من بينها مركز البحرين لحقوق الإنسان. وقد أصدر الاتحاد الأوروبي بيانًا دعم فيه المنظمات غير الحكومية التسع.

المقدِّمة

يقدم هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة ما بين 1 يناير/ كانون الثاني 2022 و 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022، ملخصًا لجهود مركز الخليج لحقوق الإنسان في المناصرة المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والأكاديميين والصحفيين والمتظاهرين والمواطنين لدى ممارستهم حقوقهم الإنسانية بشكل سلمي وفي حرية من كل قمع. وبالإضافة إلى توثيق التقرير جهودنا ونشاطاتنا في مجال المناصرة، فإنَّه يوثق أيضاً الطرق التي بها ساعدنا في بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ممن يعملون لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل سلمي في جميع أنحاء المنطقة والبلدان المجاورة.

ويودُّ مركز الخليج لحقوق الإنسان أن يُعرب ابتداءً عن تقديره لشركائه على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، الذين ما انفك يقيم معهم علاقات مثمرة في سياق عملنا المشترك، بُغية تعظيم أثر العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بمنطقة الخليج والدول المجاورة، ودعمهم.

يلخص القسم الأول من هذا التقرير حملات مركز الخليج لحقوق الإنسان الموضوعاتية والقُطرية، وما قام به من أعمال المناصرة لدى منظمات دولية كالأمم المتحدة، والمناصرة القانونية. ويلقي القسم الثاني الضوء على مختلف التقارير الموضوعاتية والقُطرية التي نشرها مركز الخليج لحقوق الإنسان خلال العام الماضي. وأمَّا القسم الثالث، فيلخص الدعم العملي الذي قدمه مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني طوال عام 2022. ويقدم القسم الرابع "لمحات" عن حالة حقوق الإنسان في كل من البلدان التي بها نعمل في جميع أنحاء منطقة الخليج. يختتم التقرير بنظرة عامة على حالة حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي في القسم الخامس، ويتضمن القسم السادس توصيات للعام المقبل.

القسم الأول

المناصرة والحملات

الحملات العامة

طوال عام 2022، أبدى مركز الخليج لحقوق الإنسان تضامنه مع المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان الزميلة التي تعمل على حماية حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة وتعزيزها.

انضم مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) والشبكة الدولية لتبادل المعلومات (آيفكس)، مشتركين في تنظيم المؤتمر الإقليمي في الدول العربية بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، الذي انعقد في تونس بين الثاني والرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وقد بدأت فعاليات المؤتمر في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني، اليوم العالمي لوضع حد للإفلات من العقاب، وشمل مناقشات ومعرضاً للصور وورشة تدريبية لخمسة عشر من الصحفيين التونسيين الشبان.

تصدَّر مركز الخليج لحقوق الإنسان نحو أربعين منظمة غير حكومية في إطلاق بيان مشترك حول التأثير السلبي الذي أعقب زيارة الرئيس بايدن إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في يوليو/ تموز - مع التركيز على السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والعراق ومصر وفلسطين. ونُشر البيان بعد توارد أنباء صادمة عن إصدار حكم بالسجن خمسة وأربعين عاماً على نورة بنت سعيد القحطاني بعد بضعة أسابيع من إصدار حكم بسجن سلمى الشهاب أربعة وثلاثين عاماً. وهذان الحكمان يتضمنان العقوبتين الأطول مدة على الإطلاق من بين العقوبات الصادرة بحق الناشطين السلميين في السعودية، ولا تبشران الناشطين الآخرين القابعين في السجون بخير، بمن فيهم الدكتورة لينا الشريف، التي أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان مناشدةً بشأن قضيتها، كما نظَّم بالنيابة عنها مع تحالف مكون من اثنين وعشرين منظمة غير حكومية تحرُّكاً مشتركًا دعا إلى الإفراج عنها.

في يونيو/ حزيران 2022، عقد مركز الخليج لحقوق الإنسان اجتماعًا افتراضيًا مهمًا مع ستة عشر من موظفي وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وموظفي بعض سفاراتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفيه تناول ممثل مركز الخليج لحقوق الإنسان ما يلاقيه المدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة من صنوف المعاناة، كما أعرب عن قلقه بشأن التأثير السلبي لزيارة الرئيس بايدن. وقد نظّم الاجتماع كل من معهد الشرق الأوسط ومعهد الخدمة الخارجية.

وفي اليوم العالمي لحرية الصحافة، الثالث من مايو/ أيار 2022، دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى تخصيص مزيد من الموارد لحماية الصحفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك في جميع أنحاء العالم. ويواجه الصحفيون مخاطر كبيرة عند أداء عملهم، سواءٌ أكان ذلك في الميدان أو بواسطة الإنترنت، وغالبًا ما يتعرضون إلى الاعتداء مع إفلات الجُناة من العقاب.

في 8 مارس 2022، اليوم العالمي للمرأة، نظّم مركز الخليج لحقوق الإنسان وشركاؤه ندوةً عبر الإنترنت حول التضامن النسوي في النشاط الحقوقي: سردُ حكايات من شبه الجزيرة العربية. وتحدثت في بداية الندوة كل من عضو المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان، المدافعة الإماراتية المنفية جنان المرزوقي، وعضو البرلمان الأوروبي أليساندرا موريتي، عن ضرورة قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدعم مساواة المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذكرتا أن "الأعمال ينبغي ألا تكون مُقدَّمةً على حقوق الإنسان والعدالة". وتناولت المشاركات تحديات العمل في البلدان التي لا تحمي حقوق النساء.

في يوم المرأة العالمي عام 2022، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان بياناً صحفياً دعا حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى "اتخاذ تدابير جادة لوضع حدٍ لممارسة العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس، والحد من التحرش بالنساء بواسطة الإنترنت، والكف عن استخدام المراقبة للتنكيل بالمدافعات عن حقوق الإنسان، ووقف ارتكاب الأعمال الانتقامية ضدهن وضد أسرهن، ورفع حظر السفر عنهن".

قام مركز الخليج لحقوق الإنسان ومنظمة آكسِس ناو في عام 2021 بتأسيس تحالف الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة المراقبة الرقمية. والأعضاء الآخرون هم منظمة المادة 19، ولجنة حماية الصحفيين، وفرونت لاين ديفندرز، وهيومن رايتس ووتش، والشبكة العراقية للإعلام المجتمعي (أنسم)، والجمعية الأردنية للمصدر المفتوح، ومسار - مجتمع التقنية والقانون، والخط الأحمر للخليج، ومراسلون بلا حدود، و منظمة سمِكس لتعزيز الحقوق الرقمية.

الحملات الإقليمية

في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، أطلق مركز الخليج لحقوق الإنسان وشبكة الابتكار للتغيير - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حملة "كُلُّنا مَعَ بَعضٍ نَقْدِر"، واشترك في هذا المشروع كلٌّ من مركز البحرين لحقوق الإنسان، والمرصد العراقي لحقوق الإنسان، وجمعية سمسم-مشاركة مواطنة، ويُعنى بثلاث دول: هي المغرب والعراق والبحرين، لتبيان مساهمات المجتمع المدني في مجتمعات هذه البلدان. وقد هدفت الحملات التي نُظِّمت ضمن مشروع "كُلُّنا مَعَ بَعضٍ نَقْدِر" عبر الإنترنت إلى تقديم قصص إيجابية عن عمل منظمات المجتمع المدني والناشطين استناداً إلى دراسة مسحية، وإلى استطلاعات الرأي العام، وتحليل صورة منظمات المجتمع المدني والناشطين في الإعلام - وكلها متاحةٌ على الموقع الإلكتروني للحملة. كما أنشأت الحملة أيضاً وسم #WeActTogether على تويتر، ورفعت مقاطع فيديو على قناة مركز الخليج لحقوق الإنسان على يوتيوب وحساب المركز الجديد على إنستغرام. وقد عززت الحملة من انتشار مركز الخليج لحقوق الإنسان على وسائل التواصل الاجتماعي إلى حد كبير، إذ شاهد نحو خمسة ملايين شخص الصور والمقاطع المصوَّرة ذات الصلة بالحملة.

الحملات القُطرية

في 2 يونيو/ حزيران 2022، مُنح المؤسس المشارك لمركز الخليج لحقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان لعام 2022 في احتفالية مؤثرة حضرتها أسرته وزملاؤه بمركز الخليج لحقوق الإنسان. وقد شهدت زوجة الخواجة خديجة الموسوي وابنتاه زينب ومريم الحفل الباعث للشجون الذي أُقيم في جنيف، حيث عُرض فيلم عنه. وينسق مركز الخليج لحقوق الإنسان الجهود ضمن ائتلاف من رفاق الخواجة وعائلته في حملة #FreeAlKhawaja للمساعدة على إطلاق سراحه، وتمكينه من الحصول على العلاج الذي يحتاج إليه بشكل عاجل.

انعقاد معرض إكسبو دبي في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، نظَّم مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أكثر من خمسة وعشرين منظمة حقوقية حملة مدتها ستة أشهر لفضح القمع الذي يُمارس في الإمارات العربية المتحدة، وتقديم سردية بديلة لما تدعيه من مزاعم "التسامح" و "الانفتاح". وقد استُهلت الحملة بإكسبو حقوق الإنسان البديل، وهو فعالية ثقافية حقوقية، رافقها إصدار مناشدة ورسالة إلى السلطات في الإمارات العربية المتحدة من أجل المطالبة بالحرية للناشطين الإماراتيين (تحت وسم #FreeEmiratiActivists). ثم عمل مركز الخليج لحقوق الإنسان وشركاؤه على إطلاق حملة للمطالبة بالحرية للمسجونين في البحرين (تحت وسم #FreeBahrainiPrisoners). وتوجت الحملة في مارس/ آذار 2022 بتنظيم فعالية احتفاءً باليوم العالمي للمرأة. وقد ألَّف مركز الخليج لحقوق الإنسان بين الشركاء على طول الطريق، ممن دأبوا على الاجتماع بانتظام لتبادل الأفكار حول الجهود المشتركة لمناصرة حقوق المرأة والدعوة إلى إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان القابعين في سجون المنطقة، أو المساعدة على وضع حد للتنكيل بهم. ويعتزم مركز الخليج لحقوق الإنسان وشركاؤه إقامة إكسبو حقوق الإنسان البديل مجدداً في عام 2023.

المناصرة لدى الأمم المتحدة

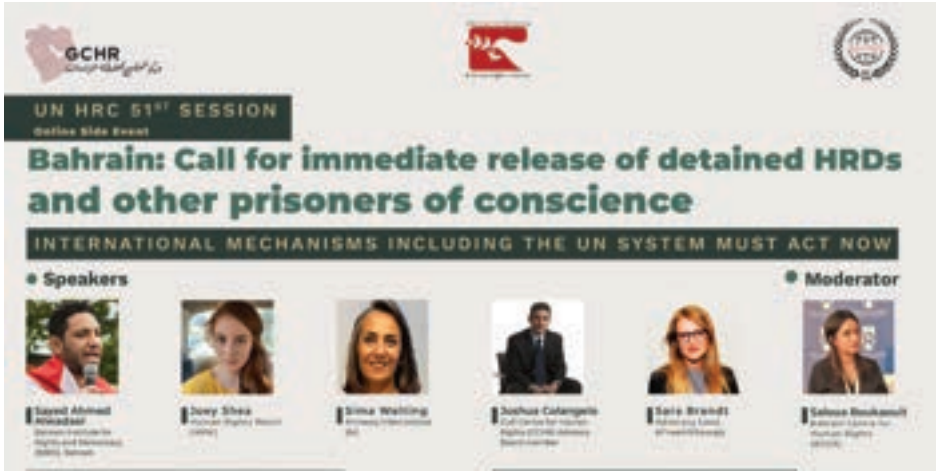

لدى انعقاد كل من دورات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ينظم مركز الخليج لحقوق الإنسان العديد من الفعاليات ويشترك في استضافتها، ويقوم بأعمال المناصرة لدى الدول الأعضاء وآليات الأمم المتحدة. وعند انعقاد الجلسة الحادية والخمسين، نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان فعالية للدعوة إلى الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، وقدَّم وقتئذ تقريراً مشتركًا إلى الاستعراض الدوري الشامل للبحرين، مع كل من منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

عند انعقاد الدورة الخمسين لمجلس حقوق الإنسان في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز 2022، نظَّم مركز الخليج لحقوق الإنسان فعاليتين جانبيتين حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين والإمارات العربية المتحدة، وشارك في مراجعة دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وقام بأعمال مناصرة فيما يخص قراراً يتعلق بسورية، ودعا مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى اتخاذ إجراءات بحق السعودية، مع كل من هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة القسط لحقوق الإنسان، ضمن جهود المناصرة طويلة الأجل الرامية إلى ممارسة الضغط لاتخاذ إجراء بشأن السعودية.

في مايو/ أيار 2022، عقد مركز الخليج لحقوق الإنسان ومنظمة القسط ومنظمة العفو

الدولية وهيومن رايتس ووتش فعالية مشتركة بواسطة الإنترنت حول "القمع المستمر: بواعث قلق بشأن حقوق الإنسان في السعودية". وقد شارك فيها أكثر من خمسين مشاركاً، من بينهم أربعة وعشرون دبلوماسيًا في الأمم المتحدة (يمثلون البرتغال، وأيسلندة، وفنلندة، واليونان، وأيرلندة، والمملكة المتحدة)، الذين كانوا هم الجمهور المستهدف قبيل انعقاد الدورة الخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي بيان شفوي مشترك تُلي أمام مجلس حقوق الإنسان أثناء دورة انعقاده التاسعة والأربعين، ألقت كل من منظمة القسط والمصلحة الدولية لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان الضوء على النمط المقلق للانتهاكات المرتكبة في السعودية، وجددت هذه المنظمات دعوتها إلى المجلس ليعمل على إنشاء آلية مراقبة لحالة حقوق الإنسان في السعودية.

في 30 مارس/ آذار 2022، نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان مشاورة عبر الإنترنت بين مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أثناء مكافحة الإرهاب، فيونوالا ني أولاين، وبين ستة وعشرين من المدافعين عن حقوق الإنسان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بمن فيهم متحدثون من ستة عشر بلداً. وقد بحث المشاركون استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان، وقدموا توصيات إلى المقررة الخاصة لتضمينها تقريرَها. وسينظم مركز الخليج لحقوق الإنسان مشاورة أخرى يشترك فيها أربعة من مقرري الأمم المتحدة الخاصين وعشرون مدافعاً عن حقوق الإنسان من المنطقة، تركز على الحقوق الرقمية، في مارس/ آذار 2023.

في عام 2022، مُنح مركز الخليج لحقوق الإنسان أخيراً الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد أن حيل بينه وبين الحصول على الاعتماد لأكثر من سبع سنوات. وضمن جهود المناصرة، سافر المدير التنفيذي لمركز الخليج لحقوق الإنسان إلى نيويورك قبل التصويت، وانضم المركز إلى المصلحة الدولية لحقوق الإنسان في حملة افتحوا الأبواب للمنظمات غير الحكومية (تحت وسم #OpenTheDoors²NGOs).

الحملات القانونية

طوال عام 2022، واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان مساعيه لإيجاد طرائق مبتكرة لتحقيق العدالة في جرائم القتل والتعذيب والمراقبة التي طالت مدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك المدافع الإماراتي عن حقوق الإنسان أحمد منصور والصحفي السعودي جمال خاشقجي.

في 27 أبريل/ نيسان 2022، قام مركز الخليج لحقوق الإنسان بتنظيم فعالية بالتعاون مع منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومكتب ديتون بيرس غلين للمحاماة بمجلس العموم البريطاني في لندن حول التعذيب في البحرين: العدالة والمساءلة ونظام ماغنيتسكي للعقوبات في المملكة المتحدة. ترأس الفعالية الحضورية النائب العمالي عن منطقة هامرسميث ومحامي الظل العام آندي سلوتر. وكان مكتب ديتون بيرس غلين للمحاماة قد أعدَّ بتكليفٍ من مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عنوانه "المُساءَلةُ عَنِ التَّعذِيبِ في البَحرَين: دَعوَةٌ إلى فَرضِ عُقوباتٍ بِموجِبِ قانونِ ماغنيتسكي الدّوليّ"، وتم إطلاقه أثناء تلك الفعالية. التقرير مُتاحٌ على الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية على موقع مركز الخليج لحقوق الإنسان، كما يمكنكم مشاهدة تسجيل مصوَّر لوقائع الفعالية هنا

بالنيابة عن مركز الخليج لحقوق الإنسان قدم محامي حقوق الإنسان الفرنسي ويليام بوردون شكوى رسمية إلى مكتب المدعي العام في باريس في يونيو/ حزيران 2021 ضد اللواء الإماراتي أحمد ناصر الريسي في قضية الاعتقال غير القانوني لعضو مجلس إدارة مركز الخليج لحقوق الإنسان أحمد منصور وما تلا ذلك من ارتكاب التعذيب. وقُدِّمت شكوى أخرى في يناير/ كانون الثاني 2022. وتستند كلتا الشكايتين إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية، في مسعى لتقديم الريسي إلى العدالة أثناء وجوده في فرنسا ضمن مهامه في منظمة إنتربول. وقد كان اللواء الريسي في مدينة ليون منذ 6 مارس/ آذار 2022، وأرسل مكتب بوردون على الفور معلومات بهذا الشأن إلى مكتب المدعي العام، الذي بدأ تحقيقًا بواسطة وحدته المنية بالجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. وفي 18 مارس/ آذار 2022، سافر المدير التنفيذي لمركز الخليج لحقوق الإنسان إلى فرنسا للإدلاء بشهادته حول جرائم الريسي، وقدم تفاصيل عن ممارسات الإمارات في تعذيب المدافعين عن حقوق الإنسان والتنكيل بهم. ولم يتم اعتقال الريسي، غير أنَّ الاتهامات كانت كافية لرفع الحصانة الدبلوماسية عنه.

كما أقام مركز الخليج لحقوق الإنسان دعوى قانونية أخرى في فرنسا بموجب الولاية القضائية العالمية ضد اللواء السعودي أحمد العسيري. وتسعى الدعوى، التي تحظى أيضاً بمساندة وليام بوردون، إلى مساءلة العسيري عن مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في أكتوبر/ تشرين الأول 2018. وقد أدلى مركز الخليج لحقوق الإنسان بشهادة في القضية لدى المدعي العام الفرنسي. وكان العسيري قد أفلت من إدانته في المحاكمة السعودية للفريق المسؤول عن الجريمة. كما كلَّف مركز الخليج لحقوق الإنسان كلاً من ويليام بوردون وفينسنت برينغارث بإقامة دعوى ضد شركة البرمجيات الإسرائيلية مجموعة إن إس أو (NSO Group)، التي يعد برنامجها بيغاسوس المستخدم للقرصنة مسؤولاً عن الأضرار التي تلحق بالمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها من جراء المراقبة. ومن بين الذين استُهدفوا ببرنامج بيغاسوس أحمد منصور والعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان ممن يعمل مركز الخليج لحقوق الإنسان معهم في البحرين والأردن والسعودية والإمارات العربية المتحدة. ولئن لم تقبل المحاكم الفرنسية دعوى مركز الخليج لحقوق الإنسان، فإنَّ ثمة دعاوى أخرى أقامتها منظمات غير حكومية وصحفيون آخرون ضد مجموعة إن إس أو في فرنسا وأماكن أخرى.

القسم الثاني

تقاريرُ مركز الخليج لحقوق الإنسان الموضوعاتية والقُطريَّة

في عام 2022، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان عشرة تقارير، منفرداً أو مع منظمات شريكة، تغطي مجموعة واسعة من الموضوعات والبلدان.

تقرير منتدى المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، واحتفاءً باليوم العالمي للمدافعات عن حقوق الإنسان، أطلق مركز الخليج لحقوق الإنسان وشبكة الابتكار للتغيير - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقريرًا ومقاطع مصوَّرة من منتدى المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عُقد بين 15 و 17 سبتمبر/ أيلول 2022. والمنتدى جزء من مشروعٍ لبناء المجتمع المدني اشتركت المنظمتان غير الحكوميتين في تنفيذه، بين عامَيّ 2020 و 2022.

لا للإفلات من العقاب

بمناسبة اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الصحفيين، الذي يوافق الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريرًا حمل عنوان "لا للإفلات من العقاب". يلقي التقرير الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ما يزال الصحفيون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يواجهونها، بما في ذلك القتل بأيدي الحكومات أو الجماعات المسلحة، مع الإفلات التام من العقاب في أكثر الأحيان. وما تزال دول مثل سوريا والعراق وليبيا وفلسطين واليمن تصنف ضمن أكثر الأماكن خطورة بالنسبة للصحفيين.

أنماط التعذيب في العراق

في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً يحلل أهم أنماط التعذيب في العراق. والأنماط الرئيسية التي بدت جليَّة هي: ارتكاب التعذيب الممنهج في أماكن الاحتجاز؛ وتعزيز حالة الإفلات من العقاب من خلال مقبولية الاعترافات القسرية وغياب التحقيقات الفعالة في ادعاءات التعذيب؛ واستهداف النساء وأفراد مجتمع الميم (الذي يشمل الأشخاص المثليين من النوعيين ومزدوجي الميل الجنسي والعابرين جندرياً والأفراد ذوي مختلِف الميول الجنسية والهويات الجندرية).

مملكة البحرين: تقرير مشترك مقدَّم إلى الدورة الحادية والأربعين لفريق عمل الاستعراض الدوري الشامل

في 30 سبتمبر/ أيلول 2022، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان، ومنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛ تقريرًا مشتركًا قُدِّم إلى المراجعة المعنية بالبحرين ضمن استعراض الأمم المتحدة الدوري الشام. وأجرى التقرير المشترك تقييماً لإنفاذ البحرين التوصيات التي قُدِّمت إليها خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، واقترح عدداً من توصيات المتابعة.

تقرير مهمة العمل إلى قطر حول العمالة الوافدة

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عقب مهمة قام بها إلى قطر، وثق الانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والإنسانية للعمال الأجانب، بدءاً من مغادرتهم بلدانهم الأصلية عندما تم اختيارهم للسفر والعمل في قطر، مروراً بوصولهم إلى البلاد وأثناء عملهم. وترفض الحكومة القطرية تقديم تعويضات إلى العمال، ولا سيما أولئك الذين قضَوا أثناء إنشاء ملاعب كأس العالم لكرة القدم.

أوضاع السجون في البحرين

في 8 يوليو/ تموز 2022، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريرًا عن أوضاع السجون في البحرين. ويوثق التقرير الظروف التي يخضع لها 132 شخصاً صدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد متفاوتة في عام 2021، بما في ذلك تسعة أحكام بالسجن مدى الحياة. وفضلاً عن ذلك، اعتقلت السلطات 173 شخصاً في عام 2021 فيما يتصل بنشاطات لهم مؤيدة للديمقراطية. ويصف التقرير تفشي المرض في السجون البحرينية، وحرمان السجناء من العلاج، وعدم فعالية هيئات الرقابة، وإساءة استخدام الأحكام البديلة، والتعذيب الذي يمارس ضد المدافعات عن حقوق الإنسان اللائي يقبعن في السجون.

تقرير مشترك حول دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الدورة الرابعة والسبعين للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب

في 26 يونيو/ حزيران 2022، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان بالتعاون مع المصلحة الدولية لحقوق الإنسان، والحملة الدولية من أجل الحرية في الإمارات العربية المتحدة، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب؛ تقريرًا مشتركًا إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بشأن الإمارات العربية المتحدة. وكان التقرير قد قُدِّم ابتداءً قبيل مراجعة حالة الإمارات التي كان يُنتظر أن تتم في أبريل/ نيسان 2021، قبل أن يتم إلغاؤها بسبب جائحة كوفيد19-. وألقى التقرير الضوء على شيوع ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في سجون الإمارات، وعدم تمكين ضحايا التعذيب من سُبل الانتصاف، كما تناول استجابة الإمارات إلى التقارير التي تتضمن ادعاءات بارتكاب التعذيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وتضمن التقرير أيضاً توصيات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

المُساءلةُ عَنِ التَّعذِيبِ في البَحرَين: دَعوَةٌ إلى فَرضِ عُقوباتٍ بِموجِبِ قانونِ ماغنيتسكي

في 1 يونيو/ حزيران 2022، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريرًا حول المساءلة عن التعذيب في البحرين أعدَّه بتكليف من مركز الخليج مكتب ديتون بيرس غلين للمحاماة، وهو شركة محاماة رائدة متخصصة في الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، ومقرها المملكة المتحدة. كان مجال تكليف مركز الخليج لحقوق الإنسان لمكتب ديتون بيرس غلين للمحاماة هو التحقيق في مجموعة من الأدلة وتحليلها فيما يتعلق بادعاءات التعذيب وسوء المعاملة من

قبل مسؤولين في مملكة البحرين، ولا سيما الأدلة المستندة إلى إفادات ثلاثة شهود بحرينيين، والنظر كذلك في آليات المساءلة الممكنة. وقد خلص التقرير إلى أن ثمة آليات للمحاسبة في البحرين على الورق، بيد أنها غير فعالة. وليس هناك ما يشير إلى أن الجُناة يواجهون العقوبة أو الردع على نحو فعال، كما أنَّ وقائع إساءة المعاملة مستمرة. من بين المقاربات الممكنة للتصدي لهذه الحالة استخدام ما يسمى بآليات "القانون غير المُلزم"، مثل تقديم الشكاوى بموجب مبدأ "الولاية القضائية العالمية" وكذا استبعاد الجناة من المملكة المتحدة. وأخيراً، فإن التقرير ينظر في إمكانية استخدام نهج عقوبات "ماغنيتسكي"، الذي تم تبنيه مؤخرًا في المملكة المتحدة (بعد الولايات المتحدة الأمريكية)، ويستخدمه كذلك الاتحاد الأوروبي ودول أخرى. وبحث التقرير كذلك ما إذا كانت الأدلة المتوفرة ذات الصلة بالبحرين تسوِّغ استخدام مثل هذه العقوبات بحق المسؤولين البحرينيين.

لن يسقطوا حلمنا: التحديات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في العراق في أعقاب "حركة أكتوبر/ تشرين الأول الشعبية"

في 5 مايو/ أيار 2022، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عن التحديات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في العراق استند إلى بحوث تم إجراؤها خلال مهمة عمل إلى العراق أوائل عام 2022. وخلصت البعثة إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين ما زالوا يأملون في وضع حدٍ للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، غير أنهم في حاجة ماسة إلى الدعم الدولي للمساعدة على تعزيز حقوق الإنسان وحرية الصحافة والمساءلة.

أنماط التعذيب في الإمارات العربية المتحدة

في 11 فبراير/ شباط 2022، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً تناول أنماط التعذيب في الإمارات العربية المتحدة. وعالج التقرير أمثلة تبيِّن اعتماد السلطات الإماراتية التعذيب بوصفه وسيلة لترسيخ مناخ قمعي في البلاد. وقد توصَّل البحث إلى توصيف عدد من الأنماط الرئيسية للتعذيب هي: استخدام الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري لممارسة التعذيب مع الإفلات من العقوبة، ومعاقبة كل من يجسر من المسجونين على الجهر بالقول عن ظروف احتجازهم وإيقاع مزيد من التعذيب بهم؛ وتواطؤ الشركات والمجتمع الدولي في ارتكاب التعذيب على نحو ممنهج في الإمارات.

القسم الثالث

الدعم العملي الذي يقدمه مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى المدافعين عن حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني

GCHR
مركز الخليج لحقوق الإنسان

Protecting Human Rights Defenders is Protecting Peace,
and Freedom in the Middle East will Prevail

ورشة تدريبية خلال المؤتمر الإقليمي للدول العربية بمناسبة اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين

خلال المؤتمر الإقليمي للدول العربية الذي نظمه مركز الخليج لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) والشبكة الدولية لتبادل المعلومات (آيفكس)، الذي انعقد في تونس بين الثاني والرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، عُقدت ورشة تدريبية لخمسة عشر من الصحفيين التونسيين الشبان.

منتدى المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بالشراكة مع شبكة الابتكار للتغيير - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظَّم مركز الخليج لحقوق الإنسان منتدى المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشاركت في أعمال المنتدى الذي انعقد في إسطنبول بين الخامس عشر والسابع عشر من سبتمبر/ أيلول 2022 ستون مدافعة من بلدان المنطقة، وذلك ضمن مشروع شبكة الابتكار للتغيير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واستُهل المنتدى بمقدمات من قبل عاملين بمركز الخليج لحقوق الإنسان وشبكة الابتكار للتغيير، ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، ريم السالم. وتلا ذلك مقابلات أجرتها ديانا مقلد، المؤسسة المشاركة ورئيسة تحرير موقع درج ميديا مع كل من المدافعة البحرينية عن حقوق الإنسان ابتسام الصايغ، ومروة فطافطة من منظمة آكسس ناو، والمحامية الأردنية هالة عاهد، والصحفية المغربية سناء العجي، ومدافعة عراقية عن حقوق الإنسان لم يتم الكشف عن هويتها. وأعقب ذلك يومان نُظِّم خلالهما عدد من الورش التدريبية، تضمَّنت جوانب مبتكرة تتعلق برفاه المدافعات والرعاية الذاتية، بما في ذلك نشاطاتٌ إبداعية. واحتفاءً باليوم العالمي للمدافعات عن حقوق الإنسان، أطلق مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً ومقاطع مصوَّرة من المنتدى تم نشرها ضمن حملة عنوانها 16 يوماً من النشاط الحقوقي (وسم #16DaysOfActivism). ثم نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان ورشاً عبر الإنترنت للمدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي إليهن، فضلاً عن إتاحات مصادر مفيدة عبر الإنترنت وتنظيم بودكاست مع الدكتورة هالة الدوسري بالتعاون مع موقع درج، كان موضوعه "نشطاء الخليج معرضون إلى خطر السجن والموت".

تيسير المشاورات بين المدافعين عن حقوق الإنسان والمقررين الخاصين للأمم المتحدة

في 30 مارس/ آذار 2022، نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان لقاءً تشاورياً عبر الإنترنت بين مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحمايتها أثناء مكافحة الإرهاب، فيونوالا ني أولاين، وبين ستة وعشرين من المدافعين عن حقوق الإنسان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بمن فيهم متحدثون من ستة عشر بلداً. وقد بحث المشاركون استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان، وقدموا توصيات إلى المقررة الخاصة لتضمينِها تقريرَها. وسينظم مركز الخليج لحقوق الإنسان مشاورة أخرى يشترك فيها أربعة من مقرري الأمم المتحدة الخاصين وعشرون مدافعاً عن حقوق الإنسان من المنطقة، تركز على الحقوق الرقمية، في مارس/ آذار 2023.

شراكة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع الصندوق العالمي للدفاع عن وسائل الإعلام التابع لليونسكو

خلال عام 2022، وللعام الثاني على التوالي، اشترك مركز الخليج لحقوق الإنسان مع الصندوق العالمي للدفاع عن وسائل الإعلام التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) لدعم عمل الصحفيين الاستقصائيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتحقيق في الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

القسم الرابع

لمحات قُطرية

البحرين

في عام 2022، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تحرُّكين عاجلين وثمانية تحديثات حول البحرين، بما في ذلك حول قضية مؤسسه المشارك عبد الهادي الخواجة.

في دائرة الضوء

انصبَّت جهود المناصرة التي قام بها مركز الخليج لحقوق الإنسان بشأن البحرين طوال عام 2022 على تعزيز الوعي بما يلاقيه سجناء الرأي في البحرين من سوء المعاملة. وعلى وجه الخصوص، دعا المركز مراراً إلى الإفراج عن سجناء الرأي ومحاسبة أولئك الذين قاموا بتعذيب المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والمسعفين في البحرين، بمقتضى مبدأ الولاية القضائية العالمية.

وفي هذا الصدد، واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان عرض المستجدات بشأن قضية المدافع البحريني البارز عن حقوق الإنسان والمؤسس المشارك لمركز الخليج لحقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة، المحتجز تعسفياً في البحرين منذ عام 2011 انتقاماً منه لدوره في الاحتجاجات التي كانت جزءاً من الحراك السلمي المؤيد للديمقراطية، ضمن مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الذين يُعرفون مجتمعين باسم قضية "البحرين 13".

في يونيو/ حزيران 2022، مُنح الخواجة جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان في احتفالية مؤثرة أُقيمت في جنيف وحضرتها أسرته وزملاؤه. وعلى الرغم من هذا التكريم الهام الذي يقرُّ بإسهام الخواجة الكبير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإنَّ الخواجة ما فتيء يعاني في عام 2022 من الأعمال الانتقامية ومن تراجع ظروف سجنه. وفي سبتمبر/ أيلول 2022، ذكر مركز الخليج لحقوق الإنسان أن إدارة سجن جو كانت تستهدف وقتئذٍ الخواجة وسجناء الرأي الآخرين في البحرين بأعمال انتقامية. ومثال ذلك ما قامت به سلطات السجن يوم 17 سبتمبر/ أيلول 2022 إذ تدخلت وقامت بقطع مكالمة كان الخواجة يجريها مع عائلته، ولم يُسمح له بتلقي الرعاية الطبية اللازمة انتقاماً منه لمطالبته بحقوقه وحقوق رفاقه السجناء. وقد تصاعدت هذه الأعمال الانتقامية إلى المضايقات القضائية، إذ أُدين الخواجة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 في قضيتين بسبب نشاطه الحقوقي في السجن، بما في ذلك احتجاجه على المعاملة المجحفة في سجن جو.

كما نقل مركز الخليج لحقوق الإنسان تقارير عن قضية المعارض والمدافع البارز عن حقوق الإنسان وأحد أفراد مجموعة "البحرين 13"، الدكتور عبد الجليل السنكيس، الذي أضرب عن الطعام منذ يوليو/ تموز 2022 احتجاجاً على مصادرة أبحاثه، وما لقيه من إساءة المعاملة، وحرمانه من العلاج المناسب لما يعانيه من متاعب صحية.

ورحَّب مركز الخليج لحقوق الإنسان بقرار مستعجل أصدره البرلمان الأوروبي، دعا إلى إطلاق سراح الخواجة والسنكيس وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان في 15 ديسمبر/ كانون الأول 2022.

مصر

في عام 2022، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تحديثاً واحداً عن مصر، ووقَّع على مناشدة مشتركة للتضامن مع إحدى منظمات المجتمع المدني البارزة ومع مدافع سجين عن حقوق الإنسان.

في دائرة الضوء

في 11 يناير/ كانون الثاني 2022، أبدى مركز الخليج لحقوق الإنسان تضامنه مع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بعد أن أعلنت إغلاقها. كما وقع مركز الخليج لحقوق الإنسان على تحرُّك مشترك للتضامن مع المدافع السجين عن حقوق الإنسان علاء عبد الفتاح، الذي كان مضرباً عن الطعام أثناء انعقاد قمة المناخ (COP27) في مصر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

إيران

في عام 2022، أطلق مركز الخليج لحقوق الإنسان تحرُّكاً عاجلاً وتحديثين حول إيران، ركزت على المعاملة المروعة التي تلقاها المدافعات عن حقوق الإنسان وناشطو المجتمع المدني في إيران. وإقراراً منه بتراجع الوضع في البلاد، فقد عمد مرصد سيفيكاس، ومركز الخليج لحقوق الإنسان شريك فيه، إلى إضافة إيران إلى قائمته لمراقبة الحيز المدني في فبراير/ شباط 2023.

في دائرة الضوء

في تحديث عاجل نُشر في مايو/ أيار 2022، أفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان بأن المدافعة عن حقوق الإنسان نرجس محمدي قد أُعيدت إلى سجن قرجك في 12 أبريل/ نيسان 2022، بعد أن كان قد أُطلق سراحها في إفراجٍ لدواعٍ طبية بعد أن خضعت إلى جراحة في القلب في فبراير/ شباط 2022. وقد مثلت منذئذٍ أمام المحكمة وصدرت بحقها أحكام إضافية.

في سبتمبر/ أيلول 2022، دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل ومحايد ومتسم بالشفافية في وفاة امرأة تبلغ من العمر اثنين وعشرين عاماً، تُدعى مهسا أميني، المعروفة أيضاً باسم جينا أميني، أثناء زيارتها العاصمة طهران مع عائلتها التي تنحدر من سقز في إقليم كردستان غرب إيران. توفيت أميني في 16 سبتمبر/ أيلول 2022 بطهران في ظروف مريبة، قد تكون ذات صلة بوحشية الشرطة، بعد أن تم اعتقالها من قبل شرطة الأخلاق بسبب ارتدائها "حجاباً غير لائق".

لقد أدى مقتل أميني على نحو وحشي إلى قيام حركة احتجاجية في إيران قوبلت بقمع عنيف ضد المظاهرات وأنصار حقوق المرأة. في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، أفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان أن عدداً كبيراً من المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيين والمراسلين والناشطين والمحامين والمدنيين والأطفال قد تعرضوا إلى الاستهداف والترهيب والاعتقال والضرب والقتل خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الاحتجاجات، بما في ذلك أربعة وعشرون صحفياً على الأقل. ومن بين هؤلاء الصحفية نيلوفر حميدي، التي كانت أول من كشف عن ملابسات وفاة مهسا أميني، وإلهه محمد، التي اعتقلت بعد أن غطت جنازة أميني في سقز.

العراق

في عام 2022، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان خمسة تقارير دورية عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، وثلاثة تقارير عن كردستان العراق، وتحديثاً واحداً، وتقارير عن أنماط التعذيب، وتوثيقاً لأكثر من اثنتي عشرة واقعة تعذيب في السجون العراقية والتحديات التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان.

في دائرة الضوء

واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان طوال عام 2022 عمله الرائد في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق وكردستان العراق التي ما كانت لتنال تغطية. وعلى وجه الخصوص، فقد تناولت التقارير الدورية الضافية الصادرة عن مركز الخليج مئات القضايا المتعلقة بمدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين وأكاديميين ومسؤولين حكوميين ورجال دين وسواهم من ناشطي المجتمع المدني الذين تعرضوا إلى الاغتيال والاعتداء والاختطاف والاختفاء والاعتقال

التعسفي والاحتجاز مع الإفلات من العقاب. ومن الأمثلة التي تبعث على القلق بنحو خاص، ما أورده مركز الخليج لحقوق الإنسان في تقريره الدوري الثاني والعشرين حول انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، الذي نُشر في 13 مايو/ أيار 2022، إذ أورد أنباء عن قضية تبعث على أشد القلق تخص أربعة متظاهرين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام في محاكمة اعتمدت على اعترافات قسرية انتُزعت بواسطة التعذيب. والمحتجون الاربعة هم كاظم هادي كاظم، ومحمد عطية حسين، وعباس علي عزيز، وحسين صدام هاشم.

ما تزال الاعتداءات العنيفة المرتكبة من قبل قوات الأمن ضد المتظاهرين المطالبين بالمساءلة الديمقراطية، التي كثيراً ما تفضي إلى القتل، ومسألة وضع حد للفساد وتحسين الخدمات العامة، قضايا بالغة الأهمية منذ بدء الاحتجاجات في أكتوبر/ تشرين الأول 2019. ومع ذلك، وعلى الرغم من المعاملة الوحشية التي كان يلقاها المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون السلميون، فقد بيَّن تقرير صادر عن مركز الخليج لحقوق الإنسان عقب مهمة عمل قام بها إلى العراق أن المدافعين عن حقوق الإنسان ومعهم الصحفيون والناشطون ما زالوا يأملون في وضع حدٍ للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، غير أنهم في حاجة ماسة إلى الدعم الدولي للمساعدة على تعزيز حقوق الإنسان وحرية الصحافة والمساءلة.

الأردن

نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان في عام 2022 خمسة تحديثات عن الأردن، ركزت على انتهاكات الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع.

في دائرة الضوء

خلال عام 2022، أورد مركز الخليج لحقوق الإنسان أنباءً عن الاعتداءات التي استهدفت النقابات، وبخاصة نقابة المعلمين، وكذلك الاعتقالات التعسفية التي طالت النقابيين والصحفيين والطلبة وناشطي المجتمع المدني والناشطين السياسيين، وكيف غدت هذه جميعاً تحيل الأردن إلى دولة قمعية أكثر من ذي قبل.

بالإضافة إلى ذلك، فقد بيَّن بحث أجراه مركز الخليج لحقوق الإنسان في عام 2022 أنَّ الحكومة الأردنية قامت منذ بدء جائحة كوفيد19- بفرض قيود أكثر صرامة على الصحفيين من خلال سنِّ تشريع جديد يفرض مزيداً من المحددات على حرية التعبير في المملكة.

كما تجلى النهج القمعي المتزايد في الأردن ضد حرية التعبير من خلال اعتقال واحتجاز المدافعة عن حقوق الإنسان سمية أبو نبعة على خلفية منشور لها على وسائل التواصل الاجتماعي حول مقتل الطالبة بكلية التمريض إيمان ارشيد البالغة من العمر واحداً وعشرين عاماً، التي قُتلت في 23 يونيو/ حزيران 2022 في حرم جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

في عام 2022، اجتمعت نساء أردنيات ونظَّمن احتجاجاً على التعديلات الأخيرة لقانون حقوق الطفل، التي تزيد التمييز الذي تواجهه المرأة سوءاً من خلال قوانين الحضانة الأردنية.

الكويت

خلال عام 2022، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان اثني عشر تحديثًا عن الكويت، ركز الكثير منها على حقوق البدون.

في دائرة الضوء

اتجه اهتمام معظم جهود المناصرة التي قام بها مركز الخليج بشأن الكويت خلال العام الماضي على معاملة مواطني البدون، الذين ما يزالون محرومين من إنفاذ حقوقهم المدنية والإنسانية بشكل كامل.

كما واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان جهوده لتعزيز الوعي بقضية المدافع عن حقوق البدون، مجد البرغش، رئيس الجمعية الكويتية لأمن المعلومات، والأستاذة بكلية علوم وهندسة الحاسبات في جامعة الكويت، الدكتورة صفاء زمان، والكاتب والمدون والناشط أنور الرشيد، والمدون مساعد المسيليم، والمدافع عن حقوق الإنسان عبد الحكيم الفضلي، والكاتبة منى كريم.

سلطنة عُمان

في عام 2022، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان ثمانية تحديثات عن عُمان بالاشتراك مع الجمعية العُمانية لحقوق الإنسان.

في دائرة الضوء

أورد مركز الخليج لحقوق الإنسان في عام 2022 أنباءً عن وقائع اعتقال ناشطين على الإنترنت وصحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان واستهدافهم. ومن بين القضايا التي أبلغ المركزُ عنها قضيةُ الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان مختار الهنائي، والمهندس والناشط على الإنترنت أحمد مسلم الكثيري، والناشط على الإنترنت أبو اليسع الرواحي، ورجل الأعمال والناشط البيئي الدكتور أحمد عيسى قطن.

دولة قطر

نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان في عام 2022 أربعة عشر تحديثًا حول قطر، ومن بين القضايا التي تناولتها تلك التحديثات مسألة حقوق المهاجرين التي كثر الحديث عنها في سياق استضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم. كما نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عن مهمة عمل قُطرية قام بها إلى هذا البلد.

في دائرة الضوء

شهد عام 2022 استمرار ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق المواطنين المدنية والإنسانية في قطر، بما في ذلك استهداف المدافع عن حقوق الإنسان عبد الله المالكي وتهديده بعقوبة الإعدام، واستخدام حظر السفر التعسفي ضد المواطنين دون أي أساس قانوني واضح يسوِّغ اتخاذ هذه الإجراءات. وتم في عام 2022 إطلاق "الحملة الوطنية للمواطنين الممنوعين من السفر" لتعزيز الوعي بهذه الممارسة القمعية.

لقد أدَّت استضافة قطر بطولة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022 إلى توجيه الانتباه أكثر من ذي قبل إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي يشيع ارتكابها في قطر، بما في ذلك الانتهاكات التي تطال العمال الوافدين. وقد أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً بعد قيامه بزيارة قطر في مهمة عمل، وثَّق الانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والإنسانية للعمال الأجانب.

السعودية

في عام 2022، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان 19 تحديثاً حول المملكة العربية السعودية، وانضم إلى عدد من التحرُّكات المشتركة أو تصدَّرها. وقد أورد مركز الخليج لحقوق الإنسان تقارير تبعث على أشد القلق بشأن الآماد المطوَّلة لعقوباتٍ بالسجن صدرت بحق ناشطين على الإنترنت ومدافعات عن حقوق الإنسان، ممن سيقضون في السجن ثلاثة عقود أو أربعة.

في دائرة الضوء

تبيِّن التقارير التي أوردها مركز الخليج لحقوق الإنسان عن السعودية طوال عام 2022 أن الحملة الشعواء التي شنتها السلطات على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وسواهم من الفاعلين في المجتمع المدني مستمرة دون هوادة.

ومن بين القضايا التي واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان متابعتها العام الماضي قضيةُ الصحفي اليمني علي محسن أحمد أبو لحوم، ومحاكمة النوبيين المصريين العشرة، وإعدام واحد وثمانين مواطناً ببواعث سياسية، واستمرار الاحتجاز التعسفي لمحامي حقوق الإنسان وليد أبو الخير.

وأورد مركز الخليج لحقوق الإنسان تقارير عن الاعتداءات التي تعرض إليها المدافع السجين عن حقوق الإنسان الدكتور محمد القحطاني، الذي لا يُعرف شيء عن أحواله منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2022، بعد أن اشتكت عائلته من الاعتداء عليه، وكان من المقرر إطلاق سراحه في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. كما قام المركز بنقل أخبار عن التحرُّكات المشتركة وانضمَّ إليها بشأن وقائع الاعتقال التعسفي والاتهامات المتعلقة بالإرهاب التي تواجه الدكتورة لينا الشريف بسبب نشاطها على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك الحكم المروع الذي قضى بسجن المدافعة عن حقوق الإنسان سلمى الشهاب أربعة وثلاثين عاماً، والحكم بالسجن خمسة وأربعين عاماً على الناشطة نورة القحطاني، بسبب نشاطاتهما السلمية بواسطة الإنترنت.

سورية

ما يزال الوضع الخطير والقمعي الذي يواجه المجتمع المدني السوري يجعل الحصول على سرديات مباشرة عن انتهاكات حقوق الإنسان في سورية أمراً عسيراً. في عام 2022، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تحديثاً واحداً عن سورية.

في دائرة الضوء

في 18 أبريل/ نيسان 2022، صادق الرئيس السوري بشار الأسد على قانون الجريمة المعلوماتية رقم 20 لعام 2022، الذي ينصُّ على عقوبات بالسجن مدداً تتراوح بين شهر وخمسة عشر عاماً، وعلى فرض غرامات تتراوح بين مئتي ألف وخمسة عشر مليون ليرة سورية (نحو ستة وعشرين ألفاً وسبعمئة يورو)، كعقوبات على جملة من الأفعال التي يصنفها القانون جرائم إلكترونية. ويدين مركز الخليج لحقوق الإنسان هذا القانون ذا البنود الملتبسة، الذي ينتهك الحق في حرية التعبير، ويهدد الحقوق الرقمية والخصوصية على الإنترنت.

الإمارات العربية المتحدة

في عام 2022، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان ثمانية تحديثات عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وأصدر تقريراً عن أنماط التعذيب، مع التركيز على قضية عضو مجلس إدارة مركز الخليج أحمد منصور، والعديد من السجناء الذين ظلوا رهن الاحتجاز بعد انتهاء مدة عقوبتهم.

في دائرة الضوء

في عام 2022، أورد مركز الخليج لحقوق الإنسان أنباءً عن أفعال انتقامية من قبل أمن الدولة، بما في ذلك استخدام الحبس الانفرادي المستمر ضد المدافع البارز أحمد منصور. ومنصور محتجز في سجن الصدر سيئ الصيت بالقرب من أبو ظبي، حيث يقضي عقوبة بالسجن عشر سنوات أصدرتها غرفة أمن الدولة بمحكمة الاستئناف بأبو ظبي في 29 مايو/أيار 2018، بعد محاكمة بالغة الجَوْر بتهم ملفقة.

كما دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى الإفراج عن محامي حقوق الإنسان الدكتور محمد الركن، الذي أتم في 17 يوليو/ تموز 2022 مدة العقوبة الصادرة بحقه تعسفياً، انتقاماً منه بسبب عمله السلمي والمشروع في الدفاع عن سجناء الرأي الإماراتيين. وقد تم احتجازه أمداً طويلاً بعد انتهاء عقوبته، ومعه العديد من المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان.

واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان كذلك جهوده لتعزيز الوعي بقضية مجموعة الإمارات 94 ودعا إلى إطلاق سراحهم، ومثلهم سجناء الرأي في الإمارات العربية المتحدة كافةً. وبيَّن مركز الخليج لحقوق الإنسان أن السلطات الأمنية في الإمارات تواصل استهداف المدافعة عن حقوق الإنسان جنان المرزوقي، ابنة سجين الرأي الإماراتي المعروف عبد السلام محمد درويش المرزوقي، بسبب أعمالها السلمية في مجال حقوق الإنسان.

اليمن

في عام 2022، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان أحد عشر تحديثاً حول اليمن، انصبَّ الكثير منها على ظروف السجن القاسية وأحكام السجن الجائرة.

في دائرة الضوء

يواصل مركز الخليج لحقوق الإنسان إلقاء الضوء على المعاملة المروعة التي يلقاها الصحفيون (الذين واجه بعضهم عقوبة الإعدام في عام 2022)، والناشطين على الإنترنت والمدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن، ودعا إلى إطلاق سراح الممثلة وعارضة الأزياء السجينة انتصار الحمادي، المحكوم عليها بالسجن خمس سنوات. ويقاسي أربعة صحفيين هم عبدالخالق أحمد عمران، وأكرم صالح الوليدي، والحارث صالح حامد، وتوفيق محمد المنصوري، أشدَّ المعاناة في السجن. ومنذ اعتقالهم في عام 2015، صدرت بحقهم أحكام بالإعدام، ثم نُقلوا من عنبر المحكوم عليهم بالإعدام في عام 2020، الأمر الذي منحهم أملاً خُلَّباً في الإفراج عنهم، وهم الآن يستأنفون الحكم الصادر ضدهم بينما يعانون من ظروف احتجاز سيئة للغاية.

القسم الخامس

نظرة عامة على حالة حقوق الإنسان في المنطقة

كما كان الحال في السنوات السابقة، فإنَّ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين ما يزالان أكثر أشكال القمع شيوعاً ضد المدافعين عن حقوق الإنسان السلميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما انفك المدافعون عن حقوق الإنسان وسواهم من الفاعلين في المجتمع المدني يُسامون التعذيب وسوء المعاملة، ولا سيما في أماكن الاحتجاز، مع إفلات الجُناة من العقاب. وبُغية التصدي إلى هذا القصور البيِّن في الشفافية والمساءلة، فقد واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان في عام 2022 توجيه جهوده نحو الإبلاغ عن تفشي الإفلات من العقاب في المنطقة، ومحاولة الحد منه بواسطة إجراءات قانونية مبتكرة، من قبيل مثل تقديم الدعاوى استناداً إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إنَّ ثمة نزوعاً آخر يبعث على القلق، يتجلَّى في جهود دول الخليج ذات السجلات المشينة في مجال حقوق الإنسان من أجل تعظيم قوتها الاقتصادية والجيوسياسية بأكثر مما هي عليه بالفعل، من خلال إظهار صورة تقدمية عنها على المسرح الدول. ومثل ذلك ما حققته قطر من ظهور خلال كأس العالم لكرة القدم، على الرغم من سجلها المخزي في مجال حقوق الإنسان. وما فتئ مركز الخليج لحقوق الإنسان متيقظاً لأي تصاعد في وقائع قمع المدافعين عن حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني وإسكاتهم، التي قد تنشأ عن انعقاد قمة المناخ (COP28) في الإمارات العربية المتحدة بين الثلاثين من نوفمبر/ تشرين الثاني والثاني عشر من ديسمبر/ كانون الأول 2023.

شهد العام الماضي أيضاً حملة شعواء على حقوق المرأة على نحو يبعث الشواغل، ولا سيما في إيران، حيث يواصل المتظاهرون السلميون بشجاعة مطالبتهم بحقوق المرأة وبمجتمع أكثر حرية، على الرغم مما تتبعه السلطات من أساليب القمع، بما في ذلك قيامها باعتقال عشرين ألف شخص، وتوجيهها اتهامات أدت إلى إصدار أحكام بالسجن وبالإعدام.

وفي الختام، وكما يتضح من الحالات الموثقة في قسم اللمحات القُطرية، فإنَّ الإسكات المنهجي للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والصحفيين والناشطين على الإنترنت والمتظاهرين السلميين وسواهم من الفاعلين في المجتمع المدني؛ بواسطة الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والمضايقات القضائية والاختفاء القسري والاعتداءات والتهديدات و الاغتيالات، إنما هي موضوعات متكررة.

القسم السادس

التوصيات

بالنظر إلى أنماط التنكيل تلك التي تسود جميع أنحاء المنطقة، فإن مركز الخليج لحقوق الإنسان يقدم التوصيات الآتية:

1. قيام الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإبطال التشريعات الملتبسة والعقابية التي تلقي بظلالها المخيفة على العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان، وعلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، بل وتجرِّم تلك الأعمال المشروعة.

2. قيام الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسنِّ تشريعات تتعلق بحقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع وتكنولوجيا المعلومات تتفق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

3. قيام الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإلغاء القوانين البالية والقمعية التي تحد من حرية المرأة، وأن تعمد إلى سن تشريعات تقدمية تحمي الحقوق وتناسب العصر الحديث.

4. قيام السلطات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتصدي لحالة الإفلات من العقاب من خلال تمكين إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومتسمة بالشفافية في ارتكاب شتى صنوف الاعتداءات والاغتيالات وحالات الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والتعذيب وإساءة المعاملة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وناشطي المجتمع المدني والصحفيين والمحامين والأكاديميين.

5. امتناع المجتمع الدولي عن تشجيع حكومات المنطقة على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب من خلال دعم مساعي الدول القمعية لتبييض صورتها على المسرح الدولي.

Gulf Centre for Human Rights

Email: info@gc4hr.org
/GC4HR
/GulfCentre4HR

WWW.GC4HR.ORG